# جيوسياسية الطاقة والرفض البحري: أثر التموضع الإيراني في مضيقي هرمز وباب المندب على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية (٢٠٢٤-٢٠٢٦)

د. محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي
دكتوراة بقسم العلوم السياسية - كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة الأفرواسيوية - تركيا

تبحث هذه الدراسة في التحولات الجيوسياسية الراهنة وتأثيرها على هيكلية أمن الطاقة العالمي، مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجية الإيرانية تجاه مضيقي )هرمز وباب المندب( في الفترة ما بين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦. تهدف الدراسة إلى تحليل الكيفية التي استطاعت بها إيران تحويل "نقاط الاختناق" المائية من ممرات تجارية صرفة إلى أدوات "رفض بحري ( Sea Denial )" ومساومة سياسية عابرة للحدود. وتعتمد الدراسة على أداة التحليل الجيوسياسي ومنهج تحليل النظم لتفكيك أثر التهديدات غير المتماثلة على استقرار أسواق النفط والغاز، وتفسير تصاعد "علاوة المخاطر الجيوسياسية" في البورصات العالمية. وتخلص الدراسة إلى أن التموضع الإيراني المزدوج قد خلق ما يمكن وصفه بـ "الكمّاشة الجيوسياسية" التي منحت طهران قدرة فائقة على التحكم عن بُعد في أمن التدفقات الطاقوية، مما فرض واقعاً أمنياً هجيناً يرجح كفة القوى الإقليمية المهيمنة على حساب التوازنات التقليدية للقوى الدولية، ويجعل من استقرار الأسواق رهينة للتوافقات السياسية مع طهران.

**مقدمة:**

تُعد قضية أمن الطاقة والمسارات البحرية الحيوية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي المعاصر. ومع دخول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، لم تعد "جيوسياسية الطاقة" تقتصر على معايير الإنتاج والاحتياطيات النفطية فحسب، بل أضحت "جغرافيا النقل" والتحكم في نقاط الاختناق المائية ( Maritime Chokepoints ) هي المتغير الأكثر تأثيراً في صياغة موازين القوى. وفي قلب هذا المشهد، تبرز منطقة الشرق الأوسط بوصفها المسرح الأكثر تعقيداً، حيث تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى مع الطموحات الإقليمية، وتبرز ثنائية )مضيق

هرمز وباب المندب( كشريان حياة لا يمكن الاستغناء عنه لضمان تدفقات النفط والغاز نحو الأسواق العالمية.

إن التحولات الاستراتيجية التي شهدتها الفترة ما بين ( ٢٠٢٤–٢٠٢٦ ) كشفت عن نمط جديد من التهديدات الملاحية، حيث لم يعد التهديد مرتبطاً بالدول في إطار الحروب التقليدية فقط، بل برز مفهوم "عسكرة المضائق" عبر أدوات الحرب غير المتماثلة .( Asymmetric Warfare ) وتأتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية في طليعة القوى الإقليمية التي أدركت مبكراً القيمة الجيوسياسية لهذه الممرات، فعملت على تبني عقيدة "الدفاع المتقدم" لمد نفوذها بعيداً عن حدودها القارية، وصولاً إلى التموضع غير المباشر في باب المندب، ليتكامل ذلك مع نفوذها التقليدي في مضيق هرمز. هذا التموضع المزدوج خلق ما يمكن وصفه بـ "الكمّاشة الجيوسياسية" التي تمنح طهران قدرة فائقة على ممارسة الضغط الاستراتيجي وتوظيف "الرفض البحري( Sea Denial ) " كأداة للمساومة في الملفات الدولية الشائكة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في توقيتها الذي يشهد اضطراباً في سلاسل توريد الطاقة، وتصاعداً في "إدراك التهديد" لدى الفاعلين الدوليين. وإذا كان البحث العلمي قد أولى اهتماماً كبيراً بمضيق هرمز في العقود الماضية، فإن التطورات الراهنة تفرض ضرورة دراسة "الارتباط الجيوسياسي العضوي" بين هرمز وباب المندب ككتلة أمنية واحدة في الاستراتيجية الإيرانية. فالمخاطر لم تعد موضعية، بل أصبحت بنيوية تؤثر على "علاوة المخاطر الجيوسياسية( Geopolitical Risk Premium ) " وتدفع أسواق الطاقة نحو حالة من عدم الاستقرار الدائم.

تأتي هذه الدراسة لاستكمال الجهد البحثي السابق ( خفاجي، ٢٠٢٦ )، ولكن بتركيز أعمق على الجانب التحليلي لإدارة الأزمات الطاقوية من منظور إيراني، وتفكيك أثر استراتيجيات الرفض البحري على هيكلية السوق العالمية. ومن هنا، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية نقدية بشرية تتجاوز مجرد سرد المعلومات الجافة، لتغوص في دلالات الأحداث واستقراء مآلات التنافس الجيوسياسي في هذه الممرات الحيوية، معتمدة في ذلك على أحدث ما توصلت إليه الدراسات السياسية والاستراتيجية باللغتين العربية والإنجليزية لضمان جودة الطرح وعمق التحليل.

إشكالية الدراسة: تتمحور الإشكالية في حالة "السيولة الأمنية" التي تضرب ممرات الطاقة العالمية في الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦)؛ حيث يواجه العالم تناقضاً بين ضرورة تدفق الطاقة وبين استراتيجية "الرفض البحري" التي تنتهجها إيران وحلفاؤها الإقليميون. وتكمن الفجوة البحثية في فهم كيفية تحول التهديدات البحرية من مجرد اضطرابات موضعية إلى "متغير بنيوي" في تسعير الطاقة واستقرار الأسواق العالمية. وبناءً عليه، تتحدد الإشكالية في التساؤل التالي: **كيف أثر التموضع الجيوسياسي الإيراني في مضيقي هرمز وباب المندب على استقرار أسواق الطاقة العالمية، وما هي انعكاسات استراتيجيات الرفض البحري على معادلة الأمن الجماعي؟.**

تساؤلات الدراسة:

- ما هي مرتكزات الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية تجاه مضيقي هرمز وباب المندب في الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦)؟
- كيف تساهم استراتيجية "الرفض البحري( Sea Denial ) " في تعزيز القدرة الإيرانية على التحكم في أمن الطاقة العالمي؟
- ما هي الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للتوترات في هذه المضائق على هيكلية أسواق النفط والغاز العالمية و"علاوة المخاطر الجيوسياسية"؟
- إلى أي مدى تنجح القوى الدولية والمستهلكون الكبار في تبني استراتيجيات "التحوط" لمواجهة اضطراب سلاسل توريد الطاقة؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتحليلية التالية:

١. **تفكيك الاستراتيجية الإيرانية**: تحليل المرتكزات العقائدية والجيوسياسية التي تدفع طهران نحو الربط بين أمن مضيق هرمز ومضيق باب المندب ككتلة أمنية واحدة.
٢. **قياس الأثر الاقتصادي**: تقييم مدى تأثير التهديدات الملاحية غير المتماثلة على استقرار أسعار النفط والغاز العالمية، وتحديد طبيعة "علاوة المخاطر الجيوسياسية" في الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦).
٣. **رصد التحولات في تكتيكات "الرفض البحري"**: دراسة أثر التطور التكنولوجي (المسيرات والدرونات البحرية( على تحييد القوة العسكرية التقليدية للدول الكبرى في الممرات المائية.

٤. **استشراف المستقبل**: وضع سيناريوهات مستقبلية لأمن الطاقة العالمي في ظل استمرار حالة "السيولة الأمنية" وعجز المسارات البديلة عن تعويض الممرات المائية.

٥. **تقديم رؤية لصناع القرار**: طرح توصيات استراتيجية لكيفية إدارة أزمات الطاقة في ظل التنافس الإقليمي والدولي المحتدم في نقاط الاختناق.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال مستويين رئيسين:

- **الأهمية العلمية (الأكاديمية)**: تساهم الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بالربط الجيوسياسي بين مضيقي هرمز وباب المندب؛ حيث تركز معظم الأدبيات السابقة على كل مضيق بشكل منفصل. كما تسهم في تطوير الأدبيات المتعلقة بنظرية "مركب الأمن الإقليمي" وتطبيقها على أمن الطاقة المعاصر.
- **الأهمية العملية (التطبيقية)**: تأتي الدراسة في وقت حساس يشهد فيه العالم اضطرابات حادة في سلاسل التوريد، مما يجعلها مرجعاً مهماً لمخططي السياسات الطاقوية والأمنية لفهم "سيكولوجية السوق" وكيفية التعامل مع الفواعل الإقليمية المهيمنة على الممرات المائية.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على تكامل منهجي يجمع بين عدة مقاربات:

١. **المنهج الوصفي التحليلي**: لوصف الظواهر الجيوسياسية والتوترات البحرية وتحليل أبعادها وانعكاساتها.

٢. **أداة التحليل الجيوسياسي**: لدراسة التفاعل بين "ثبات الجغرافيا" (المضائق) و"حركية السياسة" (التموضع الإيراني).

٣. **منهج تحليل النظم**: لفهم كيفية تأثير "المدخلات" الجيوسياسية (الأزمات) على "مخرجات" نظام الطاقة (الأسعار والاستقرار).

الإطار النظري: تستند الدراسة في تحليلها إلى:

- **الواقعية الهيكلية (Structural Realism)**: التي تفسر سعي إيران لتعظيم قوتها والتحكم في نقاط الاختناق الدولية لمواجهة ضغوط النظام الدولي.

- **نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory)):**

لباري بوزان، لفهم التداخل الأمني بين الخليج العربي والبحر الأحمر، حيث لا يمكن فهم أمن أحد الفاعلين بمعزل عن الآخرين، وهو ما ينطبق على التداخل الجيوسياسي الذي تفرضه إيران.

الدراسات السابقة: يمكن تصنيف الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول )أمن المضائق والجغرافيا السياسية:( ركزت دراسات مثل ( Yergin, 2020 ) على أهمية "الخريطة الجديدة" للطاقة، إلا أنها لم تولي اهتماماً كافياً لأدوات "الرفض البحري" الحديثة التي ظهرت بعد عام ٢٠٢٣.

الاتجاه الثاني )الاستراتيجية الإيرانية والقوة الهجينة:( تناولت دراسات مثل ( Vakil & Quilliam, 2024 ) السلوك الإيراني الإقليمي، لكنها ركزت على البعد السياسي والتحالفات دون الخوض في التفاصيل الفنية لأثر هذه التحالفات على "علاوة المخاطر" في بورصات الطاقة.

الاتجاه الثالث )الأبعاد الأمنية في البحر الأحمر:( وهنا تبرز دراسة ( خفاجي، ٢٠٢٦ ) التي فصلت في أثر هجمات المسيرات على الملاحة، وتأتي الدراسة الحالية لتبني على هذه النتائج مع توسيع النطاق ليشمل مضيق هرمز وتأثير ذلك الكلي على أسواق الغاز والنفط العالمية.

ما يميز هذه الدراسة: أنها تجمع بين المتغير الجيوسياسي )التموضع المزدوج( والمتغير الاقتصادي )استقرار السوق( في إطار زمني حديث جداً ( ٢٠٢٤–٢٠٢٦ )، مع تقديم رؤية تحليلية نقدية لدور القوة الإقليمية في فرض واقع أمني هجين.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة لضمان التغطية الشاملة إلى المحاور التالية:

- المقدمة والإطار المنهجي: ( الإشكالية، الأهداف، الأهمية، المنهجية، والدراسات السابقة ).
- المبحث الأول: الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية وتمدد النفوذ نحو نقاط الاختناق المائية ( هرمز وباب المندب ككتلة واحدة ).
- المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والتقنية لأمن الطاقة ( أثر الرفض البحري على أسواق النفط والغاز وعلاوة المخاطر ).
- المبحث الثالث: آفاق التهدئة والسيناريوهات المستقبلية ( يشمل الدبلوماسية البحرية والأثر على التجارة غير الطاقوية ).

- الخاتمة: النتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

## المبحث الأول: الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية وتمدد النفوذ نحو نقاط الاختناق المائية

يُمثل البُعد الجيوسياسي حجر الزاوية في العقيدة الأمنية الإيرانية المعاصرة، حيث تُدرك طهران أن مكانتها الإقليمية والدولية لا ترتبط فقط بقدراتها العسكرية الكلاسيكية، بل بمدى قدرتها على التأثير في التدفقات الاستراتيجية العالمية وتحويل "الجغرافيا" إلى أداة ضغط سياسي. وسنتناول في هذا المبحث تفكيك هذه الاستراتيجية من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: ثنائية هرمز وباب المندب في الفكر الاستراتيجي الإيراني

لم يعد مضيق هرمز هو الرئة الوحيدة التي تتنفس منها الاستراتيجية الإيرانية، بل أضحى هناك إدراك متزايد بضرورة إيجاد "عمق استراتيجي بحري" يمتد إلى مضيق باب المندب لخلق بيئة أمنية معقدة تُجبر القوى الكبرى على التعامل مع طهران كفاعل "عابر للمضائق." إن هذا الربط الجيومكاني يهدف إلى نقل خط الدفاع الأول من مياه الخليج العربي إلى مشارف قناة السويس، وهو ما يمنح إيران ميزة "الخنق المزدوج" لطرق التجارة والطاقة.

وتذهب الدراسة إلى أن هذا التوجه يمثل تطبيقاً عملياً لما أسماه (خفاجي، ٢٠٢٦) في دراسته المنشورة بمنصة ASJP **الجزائرية** بـ "الضغط الاستراتيجي" الذي يعيد صياغة معادلات الأمن الجماعي؛ حيث تلاشت الحدود الفاصلة بين أمن الخليج وأمن البحر الأحمر لتتحول إلى كتلة أمنية واحدة تتحكم طهران في أطرافها. وفي هذا السياق، تؤكد دراسة (Dalton & Levite, 2024) أن إيران انتقلت من مرحلة "التواجد البحري الرمزي" إلى مرحلة "الضغط الملاحي النشط"، مما مكنها من فرض إدراك التهديد لدى القوى الدولية المستهلكة للطاقة، وتحويل المضائق من ممرات مائية دولية إلى أوراق مساومة في الملفات السياسية الكبرى، وعلاوة على ذلك، يذهب التحليل إلى أن السياسة الإيرانية لم تعد تعتمد على المواجهة المباشرة، بل انتقلت نحو خلق ما يمكن وصفه بـ**البيئة الأمنية المعقدة** التي تربط بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر في نسق واحد. ويهدف هذا الربط إلى تقويض مشاريع الربط الاقتصادي الدولية التي تسعى لتجاوز النفوذ الجغرافي الإيراني، حيث يُنظر إلى الممرات المائية ككتلة جيوسياسية

واحدة تُستخدم لفرض وقائع ميدانية تخدم المصالح القومية لطهران ( مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٤ ).

**المطلب الثاني: عقيدة "الرفض البحري" ( Sea Denial ) وأدوات القوة الهجينة**

تعتمد الرؤية الإيرانية في التحكم بالمضائق على استراتيجية "الرفض البحري( Sea Denial ) "، وهي استراتيجية تهدف إلى منع الخصم من استخدام مساحة بحرية معينة أو جعل تكلفة عبورها باهظة للغاية دون الحاجة للسيطرة الشاملة عليها. وتتجلى هذه الاستراتيجية في الاعتماد على "القوة البحرية الهجينة" التي تمزج بين الصواريخ الباليستية المضادة للسفن، والطائرات المسيرة ( UAVs )، والألغام البحرية الذكية.

إن خطورة هذه التكتيكات لا تكمن في قدرتها التدميرية المباشرة فحسب، بل في "الأثر النفسي" الذي تتركه على أسواق الطاقة العالمية. ويشير تقرير ( Maritime Security Council, 2025 ) إلى أن استخدام تقنيات "الدرونات البحرية" في منطقة باب المندب أثبت فعالية كبرى في إرباك منظومات الدفاع الجوي المتقدمة للقطع البحرية الدولية. هذا الواقع الهجين يرجح كفة إيران؛ فهي تمتلك القدرة على تعطيل المنظومة الاقتصادية الدولية بتكلفة عسكرية منخفضة جداً مقارنة بتكلفة الحماية التي تتحملها القوى الكبرى، مما يخلق حالة من "عدم التماثل الاستراتيجي" تصب في صالح النفوذ الإقليمي الإيراني، وتتجلى براعة الاستراتيجية الإيرانية في توظيف المضائق كأداة للمقايضة السياسية ضمن إطار **استراتيجية حافة الهاوية**: فمن منظور نقدي، يلاحظ أن تصعيد التهديد الملاحي في باب المندب غالباً ما يتزامن مع تعثر المفاوضات في ملفات إقليمية أو دولية أخرى، مما يحول حرية الملاحة من حق دولي إلى ورقة ضغط سياسية بامتياز تُدار من قبل فواعل من غير الدول، لكنها تخدم بالأساس التوجهات الاستراتيجية للمركز في طهران ( مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤ ).

**المطلب الثالث: "الدفاع المتقدم" وتطويق الممرات المائية**

تعتبر عقيدة "الدفاع المتقدم( Forward Defense ) " المحرك الرئيس للتموضع الإيراني المستجد بالقرب من باب المندب. ترى طهران أن تأمين مصالحها القومية يبدأ من منع الخصوم من الاقتراب من

حدودها الجغرافية، ولتحقيق ذلك، يجب امتلاك أوراق ضغط بعيدة المدى تتحكم في "عنق الزجاجة" الذي يمر منه النفط والغاز نحو أوروبا.

هذا التموضع يخدم استراتيجية إيران في مواجهة "الواقعية الهيكلية" للنظام الدولي؛ فهي تسعى لفرض توازن قوى جديد يعتمد على "توازن التهديد الملاحي." وتشير دراسة (Walt, 2024) إلى أن القوى الطامحة لتعزيز مكانتها تلجأ غالباً إلى نقاط الضعف في البنية الأساسية للعولمة لتعويض الخلل في ميزان القوى التقليدي. وبناءً عليه، فإن باب المندب في الرؤية الإيرانية لم يعد مجرد ممر يمني، بل أصبح "رئة جيوسياسية" إضافية تمنح طهران القدرة على المناورة والمقايضة، وتجعل من استقرار الملاحة العالمية رهينة للتفاهمات السياسية معها، وهو ما يرجح كفتها في أي ترتيبات أمنية مستقبلية في المنطقة.

## المبحث الثاني: أثر النزاعات في المضائق على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية

يُعد سوق الطاقة العالمي من أكثر الأسواق حساسية تجاه "الجغرافيا السياسية"، حيث لم تعد الأسعار تتحدد وفقاً لقوانين العرض والطلب التقليدية فحسب، بل أصبحت "علاوة المخاطر" المرتبطة بأمن الممرات المائية هي المحرك الأساسي للتذبذبات السعرية. وسنتناول في هذا المبحث الأبعاد الاقتصادية للتموضع الإيراني من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: سيكولوجية السوق و"علاوة المخاطر الجيوسياسية" (Geopolitical Risk Premium)

تمثل "علاوة المخاطر" الفارق السعري الذي يدفعه المستهلكون نتيجة القلق من احتمالية تعطل الإمدادات. وفي ظل الاستراتيجية الإيرانية الهادفة لربط أمن هرمز بأمن باب المندب، انتقلت هذه العلاوة من كونها "متغيراً طارئاً" إلى "عنصر بنيوي" في تسعير برميل النفط ووحدة الغاز المسال. إن الأسواق المالية باتت ترصد بدقة أي تحرك بحري في هذه المضائق، نظراً لأن التهديد الإيراني المعتمد على "الرفض البحري" يجعل من تكلفة التأمين والشحن تتصاعد بشكل دراماتيكي.

وبالاستناد إلى الأطروحة التحليلية في مرجع (خفاجي، ٢٠٢٦)، فإن هجمات المسيرات والزوارق غير المأهولة لم تكن تهدف لقطع الإمدادات كلياً، بل لفرض واقع "السيولة الأمنية." هذا الواقع، كما يشير تقرير (International Energy Agency [IEA], 2025)، دفع نحو ٦٥٪ من ناقلات

الطاقة لاتخاذ طرق بديلة )مثل رأس الرجاء الصالح( في فترات ذروة التوتر، مما يرفع تكلفة البرميل بمقدار "علاوة المخاطر الجيوسياسية" التي قد تتجاوز ١٠–١٥ دولاراً في الظروف الاستثنائية. وهنا يبرز ثقل إيران؛ حيث أصبحت أسعار الطاقة العالمية تتفاعل لحظياً مع "النبرة السياسية" لطهران، مما يرسخ دورها كـ "ناظم قسري" لاستقرار الأسعار العالمية.

**المطلب الثاني: التهديدات غير المتماثلة وأمن تدفقات الغاز المسال (LNG)**

مع تزايد الاعتماد الأوروبي على الغاز المسال لتعويض النقص في الغاز الروسي، اكتسب مضيق باب المندب أهمية استراتيجية تفوق مكانته التاريخية. إن التهديدات غير المتماثلة في هذا الممر تضع "الأمن القومي الطاقوي" للغرب في مهب الريح. ويرى (Henderson, 2024) أن اعتماد أوروبا على الغاز القادم من قطر عبر باب المندب جعل من هذا المضيق "شريان بقاء" اقتصادياً لا يمكن استبداله بسهولة.

إن التموضع الإيراني غير المباشر في جنوب البحر الأحمر مكن طهران من امتلاك "ورقة غازية" رابحة؛ فمنظومات الردع التقليدية تعجز عن تأمين كل ناقلة غاز ضد المسيرات الانتحارية منخفضة التكلفة. هذا الواقع يعزز من فرضية الدراسة بأن كفة إيران باتت راجحة في "دبلوماسية المضائق"؛ حيث تحول أمن الغاز المسال من ملف تقني اقتصادي إلى ملف سياسي يُدار من خلال "إدراك التهديد" الإيراني، مما يمنح طهران قدرة فائقة على المساومة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية المستهلكة ، وفي هذا السياق، يرى الباحث أن التحول الاضطراري للقوى الأوروبية نحو الاعتماد على الغاز المسال كبديل للغاز الروسي قد حول مضيق باب المندب من ممر ثانوي إلى **ثغرة استراتيجية** في بنية الأمن القومي الأوروبي. هذا الانكشاف الطاقوي منح طهران قدرة غير مسبوقة على التأثير في الاستقرار الاقتصادي للقارة العجوز عبر التحكم غير المباشر في وتيرة تدفق الشحنات، مما جعل من أمن الطاقة الأوروبي رهينة للتوازنات الجيوسياسية في منطقة جنوب البحر الأحمر ( أبو الفتوح، ٢٠٢٥ ).

**المطلب الثالث: استراتيجيات "التحوط" الدولية وعجز المسارات البديلة**

أدت "الكمّاشة الجيوسياسية" الإيرانية إلى دفع القوى الكبرى نحو تبني استراتيجيات "التحوط الاستراتيجي( Strategic Hedging ) "، عبر زيادة المخزونات وتطوير مسارات بديلة. ومع ذلك،

تؤكد الحقائق الجيومكانية أن الجغرافيا تظل صلبة أمام هذه الحلول؛ فخطوط الأنابيب البرية التي تتجاوز هرمز أو باب المندب لا يمكنها استيعاب سوى جزء ضئيل من حجم التجارة المارة بحراً.

ويشير (Keohane, 2024) إلى أن التداخل بين الأمن والسياسة في الممرات المائية يخلق حالة من "الاعتماد المتبادل المعقد"، ولكن في الحالة الإيرانية، هو اعتماد يقوم على "توازن التهديد." ومن منظور تحليلي نقدى، يخلص الباحث إلى أن إيران نجحت في جعل استقرار النظام الاقتصادي العالمي مرتبطاً بشكل عضوي بمدى استقرار علاقاتها مع القوى الكبرى. إن عجز المسارات البديلة عن تحييد الأثر الجيوسياسي للمضائق يرسخ مكانة إيران كـ "لاعب لا يمكن تجاوزه" في معادلة الطاقة الدولية، ويجعل من استقرار الأسواق رهينة للتوافقات السياسية مع طهران أكثر من كونه رهينة لقدرات الإنتاج العالمية.

## المبحث الثالث: الاستشراف الاستراتيجي وآفاق التهدئة: التحولات الملاحية وأمن سلاسل التوريد (٢٠٢٤-٢٠٢٦)

لم تعد أزمة المضائق في التصور الجيوسياسي المعاصر تقتصر على البعد الطاقوي فحسب، بل أضحت اختباراً حقيقياً لمرونة النظام الاقتصادي العالمي وقدرة الفاعلين الإقليميين على المناورة في بيئة أمنية "هجينة." يسعى هذا المبحث إلى استشراف مآلات التموضع الإيراني من خلال تحليل انعكاساته على التجارة العالمية غير النفطية، وفحص فاعلية المسارات الدبلوماسية كبديل للعسكرة.

### المطلب الأول: عسكرة الجغرافيا الاقتصادية وأثرها على التجارة غير الطاقوية

تجاوزت استراتيجية "الرفض البحري" أثرها التقليدي على ناقلات النفط لتطال جوهر "العولمة الاقتصادية" عبر استهداف سلاسل توريد السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية. إن ما نشهده هو حالة من "**عسكرة الجغرافيا الاقتصادية**"؛ حيث تحولت المسارات الملاحية من "مشاع دولي" مفتوح إلى "ساحات ضغط سيادي" تُستخدم لانتزاع مكاسب سياسية عابرة للحدود.

إن اضطراب الملاحة في باب المندب أدى إلى قفزات حادة في تكاليف الشحن البحري بنسب تجاوزت ١٠٠٪ في بعض الخطوط الرابطة بين آسيا وأوروبا، مما خلق حالة من "التضخم المستورد" عالمياً. وبالنظر إلى دراسة (الرشيدي، ٢٠٢٥)، نجد أن هذا التهديد لم يعد يمس الرفاهية الاقتصادية فحسب، بل بات يهدد "**الأمن الغذائي**" للدول المستوردة، خاصة تلك التي تعتمد على قناة السويس كممر حيوي. ومن

منظور تحليلي نقدي، فإن هذا الاضطراب يقوض طموحات "الاقتصاد الأزرق" للدول المطلة على البحر الأحمر، ويضع استثمارات الموانئ والمشاريع السياحية الكبرى )مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ في سواحلها الغربية( أمام تحدي الموازنة بين "الطموح التنموي" و"الضرورة الأمنية"، مما يجعل من أمن الممرات قضية أمن إنساني شاملة تتجاوز برميل النفط.

**المطلب الثاني: الدبلوماسية البحرية والتحوط الاستراتيجي الإقليمي**

في ظل عجز التحالفات العسكرية الدولية عن فرض أمن مطلق في مواجهة "الحروب غير المتماثلة"، برزت "**الدبلوماسية البحرية**" كمسار موازٍ يهدف إلى خفض التصعيد عبر القنوات الإقليمية. وتعتمد القوى الإقليمية الكبرى )مثل السعودية والإمارات ومصر( سياسة "التحوط الاستراتيجي" (Strategic Hedging)؛ وهي سياسة تهدف إلى موازنة العلاقات بين القوى الكبرى )الولايات المتحدة والصين( وبين الفاعل الإقليمي المؤثر )إيران( لضمان أمن الممرات دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة.

إن لجوء الأطراف إلى "دبلوماسية المسار الثاني" والوساطات الإقليمية )مثل الوساطة العمانية( يعكس إدراكاً بأن كلفة العسكرة أصبحت باهظة وغير مستدامة. وتشير دراسة (مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٤) إلى أن بناء "تفاهمات أمنية" مباشرة بين القوى المطلة على المضائق قد يكون أكثر فاعلية من التواجد العسكري الأجنبي. فإيران، من جانبها، تستخدم هذه الدبلوماسية كأداة لشرعنة نفوذها الملاحي، معتبرة أن أمن المنطقة يجب أن يُدار من قبل دولها، وهو ما يرجح كفتها في فرض "شروط الهدوء" مقابل الاعتراف بمكانتها الجيوسياسية، مما يجعل من الدبلوماسية وسيلة أخرى لتعزيز "الرفض البحري" ولكن بأدوات ناعمة.

**المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية ومحركات التغيير (٢٠٢٤-٢٠٢٦)**

تعتمد مآلات الصراع في المضائق على مجموعة من "محركات التغيير"، أبرزها التطور التكنولوجي في إدارة "الدرونات البحرية" والذكاء الاصطناعي، والذي سيجعل من التنبؤ بالأزمات الملاحية أمراً معقداً. وبناءً عليه، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسة:

**سيناريو استدامة التوتر )الوضع الراهن(:** ويفترض بقاء حالة "السيولة الأمنية" واستمرار إيران في توظيف المضائق كأوراق ضغط موسمية، مما يبقي "علاوة المخاطر الجيوسياسية" مرتفعة بشكل دائم في الأسواق العالمية.

**سيناريو الانفراج السياسي الشامل:** ويقوم على نجاح الوساطات في الوصول إلى صفقة إقليمية–دولية تشمل أمن الملاحة مقابل رفع العقوبات أو ضمانات أمنية لطهران، وهو ما سيؤدي إلى استقرار فوري في أسعار الطاقة وسلاسل التوريد.

**سيناريو التصعيد التكنولوجي ) الحرب الهجينة:** وهو السيناريو الأكثر خطورة، حيث يتم الانتقال من "المناوشات" إلى "الإغلاق الجزئي الذكي" للمضائق باستخدام تقنيات متطورة للرفض البحري، مما قد يؤدي إلى شلل في التجارة العالمية وقفزات تاريخية في الأسعار تفوق قدرة النظام الدولي على الاستيعاب (Vakil & Quilliam, 2024).

**الخاتمة والنتائج:**

اختتمت هذه الدراسة تحليلها لجيوسياسية الطاقة والرفض البحري في ظل التموضع الإيراني المزدوج خلال الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦). وقد خلص البحث إلى أن مفهوم "أمن الطاقة" التقليدي قد تآكل لصالح مفهوم جديد وهو "**أمن الجغرافيا الاقتصادية**"، حيث أصبحت نقاط الاختناق المائية هي المحدد الرئيس لاستقرار النظام المالي العالمي، لا سيما مع دخول "القوة غير المتماثلة" كلاعب معطل للملاحة الدولية.

**أولاً: النتائج**

١. **بروز مفهوم "الكمّاشة الجيوسياسية":** أثبتت الدراسة نجاح الاستراتيجية الإيرانية في الربط العملياتي بين هرمز وباب المندب، مما خلق حالة من "الخنق المزدوج" تمنح طهران قدرة فائقة على المساومة الاستراتيجية عابرة للحدود.

٢. **تحول "الرفض البحري" إلى أداة تضخمية:** تبين أن استهداف الممرات المائية لم يعد يهدف لتعطيل الإمدادات فحسب، بل صار أداة لرفع كلف التأمين والشحن )علاوة المخاطر(، مما أدى إلى "عسكرة الجغرافيا الاقتصادية" وتصدير التضخم للدول المستهلكة.

٣ . **فاعلية القوة الهجينة ضد الردع التقليدي**: كشفت التحديات الأخيرة أن التكنولوجيا منخفضة التكلفة ( الدرونات والزوارق المسيرة ) استطاعت تحييد التفوق العسكري الكلاسيكي للقوى الدولية، مما فرض واقعاً أمنياً جديداً يرجح كفة القوى الإقليمية.

٤ . **تآكل المسارات البديلة**: تأكدت محدودية الحلول البرية أو الالتفافية ( مثل رأس الرجاء الصالح ) في تحييد الأثر الجيوسياسي للمضائق، نظراً للتكاليف الباهظة والزمن الطويل، مما يعزز من "التبعية الجغرافية" الإجبارية لهذه الممرات.

وفي سياق متصل، تخلص الدراسة إلى أن استقرار النظام الاقتصادي العالمي وأمن الطاقة لا يمكن تحقيقه بمعزل عن إرساء قواعد أخلاقية اقتصادية دولية تعيد الاعتبار لمفهوم العدالة في توزيع وإدارة الموارد. إن ما تشهده الممرات المائية من صراعات جيوسياسية يستدعي استحضار الرؤى التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمات، والتي تقوم على ضرورة تأمين طرق التجارة والتبادل المنصف بعيداً عن الاحتكار أو استخدام السلع الضرورية )كالطاقة( كأوراق للضغط السياسي والإضرار بمصالح الشعوب. إن تحويل المضائق إلى أدوات للنزاع يتنافى مع المقاصد العليا لحماية النظام المالي العالمي من الهزات التضخمية المصطنعة، مما يحتم على المجتمع الدولي صياغة مواثيق أخلاقية تضمن تحييد الممرات المائية عن الصراعات الصفرية، بما يحقق التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي الشامل للجميع.

**ثانياً : التوصيات**

١ .**تفعيل "دبلوماسية المسار الثاني**:" التوصية بضرورة فتح قنوات حوار إقليمية مباشرة ومستدامة بين الدول المطلة على المضائق، لتقليل الاعتماد على "العسكرة الدولية" التي أثبتت عجزها أمام التهديدات غير المتماثلة.

٢ .**تبني سياسات "المرونة اللوجستية**:" يتعين على الدول والشركات العالمية الاستثمار في بنية تحتية رقمية لرصد التهديدات، وتعزيز المخزونات الاستراتيجية بالقرب من مراكز الاستهلاك لتقليل الحساسية اللحظية لاضطرابات المضائق.

٣ .**تطوير منظومات "الدفاع الذكي"**: ضرورة الانتقال من منظومات الدفاع التقليدية المكلفة إلى تقنيات اعتراض ذكية تتناسب مع طبيعة التهديدات الهجينة، لخفض "علاوة المخاطر" التي يتحملها المستهلك النهائي.

٤ .**مأسسة أمن الممرات المائية**: الدعوة لإيجاد إطار قانوني دولي جديد يعيد تعريف "حرية الملاحة" في ظل وجود فاعلين من غير الدول مسلحين بتقنيات استراتيجية، لضمان عدم تحويل الممرات الدولية إلى ساحات للمقايضة السياسية.

**ثالثا : التوصيات الاستراتيجية**

بناءً على ما تقدم من تحليل للتحولات الجيوسياسية في منطقة الممرات المائية، وما استشرفته الدراسة من سيناريوهات، يطرح الباحث جملة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز المرونة الاستراتيجية في مواجهة تهديدات "الرفض البحري":

١ . **تغليب "المقاربة الإقليمية الصفرية" للمشكلات الأمنية**: يرى الباحث ضرورة الانتقال من الاعتماد على "الأمن المستورد" عبر التحالفات الدولية الكبرى، إلى صياغة "أمن تشاركي" يجمع الدول المشاطئة للمضائق (لا سيما في ظل التقارب السعودي–الإيراني الأخير). إن وجود ميثاق شرف ملاحي إقليمي يضمن تحييد الممرات المائية عن الصراعات السياسية، سيؤدي بالضرورة إلى سحب الذرائع من القوى الدولية لعسكرة المنطقة، ويقلل من "علاوة المخاطر" التي ترهق ميزانيات دول المنطقة قبل غيرها.

٢ . **الاستثمار في "الدفاع الوقائي" منخفض التكلفة**: بما أن القوة غير المتماثلة (الدرونات والزوارق المسيرة) أثبتت قدرتها على تحييد الردع التقليدي، فمن الأجدى للدول المطلة على المضائق وشركات الطاقة الاستثمار في منظومات رصد واعتراض تعتمد على الذكاء الاصطناعي والحرب الإلكترونية. الهدف هنا هو خفض الكلفة الدفاعية مقابل التهديدات "الرخيصة"، مما يرسل رسالة طمأنة لأسواق التأمين والبورصات العالمية حول استقرار الإمدادات.

٣ . **تطوير "الممرات البديلة" كأداة للتحوط الجيوسياسي**: يوصي الباحث بضرورة تسريع وتيرة العمل في مشاريع البنية التحتية العابرة للجغرافيا التقليدية، مثل زيادة السعة التمريرية لخطوط الأنابيب

التي تنتهي عند موانئ الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية وموانئ بحر العرب في عُمان. إن خلق "خيارات موازية" للمضائق يقلل من جاذبية استخدام نقاط الاختناق كأداة للمقايضة السياسية من قبل أي فاعل إقليمي.

٤. **تحديث الترسانة القانونية لمواجهة "الفواعل من غير الدول"**: هناك فجوة تشريعية دولية في التعامل مع التهديدات الملاحية التي لا تتبناها الدول بشكل مباشر. لذا، نوصي بضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية والقانونية العربية بالدفع نحو تحديث مفاهيم "حرية الملاحة" في القانون الدولي لتشمل آليات محاسبة الفواعل الهجينة، مما يوفر غطاءً شرعياً لأي تحرك استباقي يهدف لحماية الأمن الملاحي.

٥. **بناء "قاعدة بيانات استشرافية" لأمن الطاقة**: نقترح تأسيس مركز دراسات إقليمي متخصص (بالتعاون بين الجامعات ومراكز الفكر) يركز على رصد "المؤشرات المبكرة" للأزمات في المضائق. الربط بين التحليل السياسي وسلوك الأسواق سيمكن صناع القرار من اتخاذ خطوات استباقية (مثل زيادة المخزونات أو تغيير مسارات الشحن) قبل وقوع الأزمة، مما يقلل من الصدمات السعرية المفاجئة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر والمراجع العربية


١. أبو الفتوح، ع. (٢٠٢٥). جيوسياسية الغاز المسال والتحولات الأمنية في شرق المتوسط والبحر الأحمر. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٢. أبو عامود، م. س. (٢٠٢٢). التفاعلات الإقليمية الدولية في منطقة البحر الأحمر: دراسة في التحديات والفرص. مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة.

٣. الرشيدي، أ. (٢٠٢٥). الأمن القومي العربي وتحديات عسكرة المضائق: رؤية استراتيجية. مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان.

٤. الشمري، خ. (٢٠٢٣). أمن البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، ٢٧(٣).

٥. خفاجي، م. ز. ع. (٢٠٢٦). تأثير هجمات الحوثيين على أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر في سياق حرب "طوفان الأقصى" بغزة: دراسة تحليلية للأبعاد الأمنية والاقتصادية. مجلة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانية

والاجتماعية، ٣ (١٠١)، ٩٩–١٢٢.

https://doi.org/10.21608/ebdaa.2026.483021

٦. خفاجي، م. ز. ع. (٢٠٢٦). جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (٢٠٢٣–٢٠٢٦). بوابة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP). مسترجع من:

https://asjp.cerist.dz/en/article/289191

٧. مركز الإمارات للسياسات. (٢٠٢٤). خارطة التهديدات البحرية في منطقة الشرق الأوسط: صراع النفوذ والسيادة. أبوظبي.

٨. مركز الجزيرة للدراسات. (٢٠٢٤). إيران والممرات المائية: استراتيجية حافة الهاوية وأوراق الضغط الملاحي. الدوحة.

**ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية**

9. Buzan, B., & Wæver, O. (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge University Press.
10. Dalton, T., & Levite, A. E. (2024). *Maritime Pressure: Iran's New Strategic Frontier in the Red Sea and Gulf*. Carnegie Endowment for International Peace.
11. Henderson, S. (2024). *Energy Transitions and Geopolitical Risks: Why the Straits Still Matter*. The Washington Institute for Near East Policy.
12. International Energy Agency (IEA). (2025). *World Energy Outlook Special Report: The Vulnerability of Maritime Chokepoints*. Paris.
13. Keohane, R. O. (2024). *Power and Interdependence in the Modern Age*. Oxford University Press.
14. Maritime Security Council. (2025). *Asymmetric Threats in the Bab el-Mandeb: Technological Shifts and Market Impacts (2024-2025)*. Annual Strategic Review.
15. Mearsheimer, J. J. (2014). *The Tragedy of Great Power Politics*. W. W. Norton & Company.
16. Vakil, S., & Quilliam, N. (2024). *The Iranian Chokepoint Strategy: Assessing the Risks to Global Energy Security*. Chatham House.
17. Walt, S. M. (2024). *The Alliances in a Multipolar World: Structural Realism Revisited*. World Politics Journal.!